تعليق ابن فارس شذوذ اللفظة على صحتها

–دراسة معجمية صرفية–

A lexical and morphological study of Ibn Faris's comment on the anomaly of the word on its correctness

د. محمد عبده حسن حامظي

أستاذ اللغويات المساعد، قسم الإعداد اللغوي، معهد تعليم اللغة العربية، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

حاصل على الماجستير من جامعة أم القرى تخصص اللغويات

حاصل على الدكتوراه من الجامعة الإسلامية تخصص اللغويات

المستخلص

موضوع البحث: (تعليق ابن فارس شذوذ اللفظة على صحتها – دراسة معجمية صرفية)

أهداف البحث: يهدف إلى:

- تحليل آراء ابن فارس حول شذوذ الألفاظ وصحة ثبوتها.
- مقارنة آراء ابن فارس بآراء العلماء الآخرين في ألفاظ اللغة العربية.
- التحقق من صحة الكلمات التي علق ابن فارس شذوذها بصحة ثبوتها، بتتبع الموسوعات اللغوية الأخرى، ودراستها المعجمية والصرفية.
- إبراز مكانة مقاييس اللغة بين الموسوعات اللغوية، الذي اعتنى بذكر أصول الكلمات الجامعة، وما شذ عن تلك الأصول.

منهج البحث: سرت في البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي.

النتائج: خصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: أن غالب الكلمات التي علق ابن فارس شذوذها على صحتها ثابتة صحيحة؛ لورودها في غير واحد من الموسوعات اللغوية.

وأن ابن فارس قد يخالف بعض الأصول التي صار عليها في منهجه في حكمه على أصول الألفاظ؛ كما في: (الدَّجْر، ورَمَّاء، وشَقَذٌ، وقَشَمَ، والنُّهَاءُ).

التوصيات: أوصي بتحليل أحكام ابن فارس في المعاني المشتركة للوصول إلى الأسس العلمية التي أعتمد عليها في ذلك، والاحتكام لها في بعض الظواهر المعجمية، ومنها إعادة النظر في معايير الشذوذ عند ابن فارس.

الكلمات المفتاحية: ابن فارس، تعليق، شذوذ اللفظة

ABSTRACT

This research study aims at the following:

- Analyzing Ibn Faris's opinions on the anomaly of words and the correctness of their establishment.
- Comparing Ibn Faris's opinions to linguistics scholars concerning words in the Arabic language.
- Verifying the correctness of the words whose anomaly Ibn Faris linked to the correctness of their establishment, by tracking and investigating linguistic encyclopedias concerned with morphological and lexical words and their irregularities.
- Highlighting the position of language standards across linguistic encyclopedias concerned with morphological and lexical words and their irregularities.

The present research employs a descriptive analytical approach; and it has reached a number of findings. Of the significant findings, it was found that most of the words whose anomaly Ibn Faris linked to their correctness are fixed and correct; because they appear in linguistic encyclopedias. In his judgment on the origins of words, Ibn Faris contradicts some of the origins that he adopted in his approach (e.g. Addajar, Ramma'a, Shagadh, Gasham, and Annoha'a).

The present research recommends that the rulings which Ibn Faris relied on in the common meanings to reach the scientific foundations of the analysis of the rulings should be
analyzed. It also recommends referring to these in lexical phenomena and reconsidering rules of anomaly adopted by Ibn Faris.

Keywords: Ibn Faris, word anomaly, lexicographic study.

المقدمة

الحمد لله المتفضل على عباده بالجسيم من النعم، والصلاة السلام على من أُعطِي جوامع الكلم، سيد الأولين والآخرين محمد بن عبد الله الذي به أنبياء الله ورُسله أُختُتم، وعلى آله وأصحابه ذوي الفضل والكرم، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من انقاد لأمر الله واستسلم.

وبعد:

موضوع البحث:

إنَّ الموسوعات اللغوية هي مكنون اللغة العربية، بها تُحتَفَظ مفرداتُها، وتُصَان لهجاتها، وفيها يجمع غريبها، وشواذها، ونوادرها، وشرائدها، فهي المرجع للألفاظ ومعانيها، وشواهدها؛ ولذا اعتنى بها اللغويون القدامى، فألفوا فيها على مناهج مختلفة، ومنها المنهج الألفبائي، الذي يُعَدُّ ابن فارس أحد رواده، في مدونته (مقاييس اللغة)، وإن خالف فيه قليلا عمَّا عليه الجمهور في ذلك المنهج، وكثيرا ما يُعَلِّقُ في هذا الكتاب الحكمَ على الكلمة أو معناها بصحة ثبوتها، وهو ما لفت نظري عند قراءة الكتاب، مما أدَّى بي إلى تتبع تلك الكلمات، فنشأت منه فكرة البحث الذي عنونته بـ:

(تعليق ابن فارس شذوذ اللفظة على صحتها – دراسة معجمية صرفية)

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تحرير مصطلح الشذوذ المعلق بالصحة، مع إنّ المتعارف عليه في الصحة هو عدم الشذاذ، والتأمل في دوافع حكم ابن فارس على هذه الألفاظ بأنها شاذة، مع أنها صحيحة، وهذا يعد من تحقيق المسائل التي تم تعليقها، وابهامها فلا بد من إزالة الإبهام.

مشكلة البحث:

إن اللغة العربية تتميز بتنوع واسع في المفردات والتراكيب، مما يثير اهتمام العلماء في دراسة أصول الكلمات ومدى صحتها وشذوذها، ومن بين هؤلاء العلماء تبرز آراء ابن فارس، الذي اهتم بشذوذ الألفاظ وتأثيرها على ثبوتها اللغوي، وتتمثل مشكلة هذا البحث في تحليل وتقييم تعليق ابن فارس على شذوذ اللفظة ومدى صحة ثبوتها، واستكشاف المنهج الذي اتبعه في تمييز

الألفاظ الشاذة عن الألفاظ الصحيحة في اللغة العربية.

أهداف البحث:

إن هذا البحث يهدف إلى أمور منها ما يلي:

١-إبراز مكانة ابن فارس المعجمية، وما عنده من ابتكارات جديدة.

٢-إبراز مكانة مقاييس اللغة بين الموسوعات اللغوية، الذي اعتنى بذكر أصول الكلمات الجامعة، وما شذ عن تلك الأصول.

٣-تحليل آراء ابن فارس حول شذوذ الألفاظ وصحة ثبوتها.

٤-مقارنة آراء ابن فارس بآراء علماء آخرين في ألفاظ اللغة العربية.

٥-التحقق من صحة الكلمات التي علق ابن فارس شذوذها بصحة ثبوتها، بتتبع الموسوعات اللغوية الأخرى، ودراستها الصرفية.

حدود البحث:

أما حدود هذا البحث فهو جميع الكلمات التي علَّق ابن فارس شذوذها على صحة ثبوتها.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، فكان العمل على النحو التالي:

١-استقراء وتتبع الموسوعات اللغوية؛ للتحقق من صحة ثبوت تلك الكلمات التي علق ابن فارس شذوذها على صحتها، ودراستها دراسة صرفية.

٢-اعتماد المنهج الألفبائي في تلك الكلمات عند التحقق من صحتها في الموسوعات اللغوية الأخرى.

٣-عزو الأقوال إلى أصحابها، والشواهد الشعرية إلى دواوينها أو مظانها.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بابن فارس وبكتابه مقاييس اللغة كثيرة، وأمَّا بخصوص ما يتعلق بهذا الموضوع فقد اطَّلعت على بحثين لهما تعلق به من جانب:

أولهما: الشاذ الدلالي في معجم مقاييس اللغة دراسة تأصيلية دلالية، للدكتور/ رائد فريد نجيب

طافش، والدكتور/ محمد عبد الله صالح أبو الرب، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، مجلة الباحث، العدد (١٠)، نُشِر ٢٠١٩/٠٥/١٥م.

والثاني: تأصيل ما لم يقطع ابن فارس الحكم عليه في مقاييس اللغة، للدكتور/ مسعود سليمان مصطفى، جامعة الموصل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (١)، نُشِر ٢٠١٨/٠٤/٢٣م.

فأمّا الأول: فقد اكتفي بذكر أنواع الشاذ عند ابن فارس في المقاييس، **وأما الثاني:** فقد اعتمد على أنواع ما لم يقطع ابن فارس الحكم عليه في مقاييس اللغة، كما أنهما اكتفيا بذكر نماذج لكل نوع دون استقصاء، ولم يتتبعاها في الموسوعات اللغوية الأخرى، إضافة إلى أنهما لم يتطرقا لِمَا علَّق ابن فارس شذوذها بصحة ثبوتها.

ومن هنا كان المنطلق في هذا البحث تتبع ما علَّق ابن فارس شذوذها بصحة ثبوتها في الموسوعات اللغوية الأخرى، ثم دراستها دراسة صرفية.

المبحث الأول: الأفعال

يعد الفعل النوع الأول من أنواع الكلمة التي يدرس علم الصرف أسباب تغير بنيته وتغير صورته، وبعد حصر الكلمات التي علق فيها ابن فارس حكم الشذوذ على صحة وتقسيمها على أنوعها من حيث الفعل والاسم، خلصت على التقسيم التالي في دراسة الأفعال الواردة في هذه الدراسة، والذي سيشمل على الأفعال المجردة، والمزيدة بأوزانها المختلفة.

أولا: الأفعال المجردة:

١. (زَهَدَ)

قال ابن فارس: «الزَّاءُ وَالْهَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الشَّيْءِ، ...، وَيُحْكَى عَنِ الشَّيْبَانِيِّ إِنْ صَحَّ فَهُوَ شَاذٌّ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي أَصَّلْنَاهُ قَالَ: زَهَدْتُ النَّحْلَ، وَذَلِكَ إِذَا خَرَصْتَهُ»[(١)].

الدراسة المعجمية:

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء، *مجمل اللغة*، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م، (٣/٣٠- ٣١).

وقد وردت الكلمة بهذا المعنى عند الأزهري في التهذيب، فقال: «يُقَال: زهَدْتُ النّخْلَ: وزهَّدْتُه: إذا خَرَصْتَه»[١]، والجوهري في الصحاح، يقوله: «قال الشيباني: زَهَدْتُ النَخْلَ أَزْهَدُهُ زَهْداً: حزرته وخرصته»[٢]، وابن فارس في المجمل، بقوله: «قال الشيباني: زهدت النخْل، إذا خرصتهُ»[٣].

عند التأمل في هذه النصوص الأربعة نجد أنَّ الصيغتين الأوليين وردتا بصيغة التمريض (يُحكى، ويُقال)، والأخريان بصيغة اليقين: (قال)، مما يوحي بصحة ثبوت هذا المعنى للكلمة، وعليه فالمعنى صحيح ثابت.

فالكلمة بهذا المعنى إذًا شاذ عن الأصل عند ابن فارس، ولكن في هذا الشذوذ نظر؛ لأنَّ خَرْص النخل: هو تقْدير ما عليه من الثمار تقديرًا جُزافيًّا ظَنِّيًّا، فغالبا ما يكون أقل من الموجود، وعليه فهو داخل القياس؛ لكونه أقل من الموجود، قال الأزهري: «خَرَصْتُ النَّخْلَ والكَرْم: إذا حَزَرْتَ ثَمَرَه، لِأَن الحَزْر إِنَّمَا هُوَ تقديرٌ بِظَنّ، لَا إحاطَةٍ»[٤].

الدراسة الصرفية:

يلاحظ مما سبق أن فعل (زَهَدَ)، بمعنى الخرص يأتي على ثلاث لغات، هي: (زَهَدَ، وزَهَّدَ، وأَزْهَدَ)، فالأولى والثانية في قول الأزهري: «يُقَال: زهَدْتُ النّخْلَ: وزهَّدْتُه: إذا خَرَصْتَه»[٥]، والثالثة في قول الجوهري: «قال الشيباني: زَهَدْتُ النَخْلَ أَزْهَدُهُ زَهْداً: حزرته وخرصته»[٦]، ومثله عند الصغاني، قال: «أزْهَدْتُ النَّخْلَ، لغة في زَهَدْتُه»[٧].

فمن قال: (زَهَدَ) جعله متعديا بنفسه، والمضَارع (يَزْهَدُ) بفتح العين؛ لأنها حرف حلقي، والمصدر (زَهْدًا) بفتح الفاء وسكون العين.

---

(١) محمد بن أحمد بن الأزهري، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م، والأزهري، تهذيب اللغة، (٨٨/٦).

(٢) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، (٤٨١/٢).

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٤٤٢).

(٤) الأزهري، الأزهري، تهذيب اللغة، (٦١/٧).

(٥) المرجع نفسه، (٨٨/٦).

(٦) الجوهري، الصحاح، (٤٨١/٢).

(٧) الحسن بن محمد الصغاني، *التكملة والذيل والصلة*، تحقيق: مجموعة من المحققين، القاهرة، مطبعة دار الكتب، (٢٤٣/٢).

ومن قال: (أزْهَدَ، وزَهَّدَ) جعله لازمًا، ثُمَّ عدَّاه إما بالهمزة أو التَّضْعِيف، ومضارعهما (يُزْهِدُ، ويُزَهِّدُ)، والمصدر منهما (إزْهاد، وتَزْهِيد)، قال الزَّبيدي: «زَهَدَ النَّحْلَ، – كمَنَعَه – يَزْهَدُه زَهْداً: (حَزَرَهُ، وخَرَصَهُ)، كأَزْهَدُه إزهاداً، وزهَّده تَزْهيداً»[(١)]؛ لأنّ الفعل اللازم يتعدى بواحد من ثلاثة أشياء، وهي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر[(٢)].

٢. (قَشَمَ)

قال ابن فارس: «الْقَافُ وَالشِّينُ وَالْمِيمُ أُصَيْلٌ إِنْ صَحَّ فَهُوَ مِنَ الْأَكْلِ وَمَا ضَاهَاهُ مِنَ الْمَأْكُولِ، ...، وَمِمَّا شَذَّ مِنْ هَذَا الْبَابِ إِنْ صَحَّ قَوْلُهُمْ: قَشَمْتُ الْخُوصَ، إِذَا شَقَقْتَهُ، لِتَسُفَّهُ، وَكُلُّ مَا شُقَّ مِنْهُ فَهُوَ قُشَامٌ»[(٣)].

الدراسة المعجمية:

بعد تتبع المعاجم العربية وجدت أن كلمة (قَشَمَ)، جاءت بالمعنى نفسها في غير واحد منها، كالجمهرة، يقول ابن دُريد: «والقَشْم: مصدر قَشَمْتُ الخُوصَ أقشِمه قَشْماً، إذا شققته لتَسُفَّه، وكل مَا شُقّ مِنْهُ فَهُوَ قُشام»[(٤)]، والمحيط، يقول ابن عباد: «وقَشَمْتُ الخُوصَ: أي: شَقَقْتُه، والقشَام: ما شُقَّ منه»[(٥)]، والصحاح، يقول الجوهري: «وقشمت الخوص قشما، إذا شققته لتسفه»[(٦)].

وبعد هذه النصوص نُدرك أن القشم بمعنى الشقِّ ثابت صحيح، فهو إذن شاذ عن الأصل الذي أصَّله ابن فارس، وفي تأصيله هذا نظر؛ لأنه قد وردت معانٍ أخرى لمادة (قشم) غير الأكل وما يضاهيه، كـ: (مَسِيْلُ الماءِ في الرَّوْض، وفِي الْوَادي، ومَسيلُ الماءِ مُطْلَقاً، والْهَيْئَة،

---

(١) محمّد بن محمّد الزَّبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، تحقيق مجموعة من المحققين، القاهرة، دار الهداية، (١٥١/٨).

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، *أسرار العربية*، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٥م، (ص٩٣)، ومحمد بن حسن بن الصائغ، *اللمحة في شرح الملحة*، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٣٣٠/١)، ومحمد بن يوسف ناظر الجيش، *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ. (١٧٦٧/٤).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة (٩١/٥).

(٤) محمد بن الحسن بن دريد، *جمهرة اللغة*، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م، (٨٧٥/٢).

(٥) إسماعيل بن عباد الأصبهاني، *المحيط في اللغة*، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، (٢٤٥/٥).

(٦) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، (٢٠١٢/٥).

والطَّبيعَةُ، والجِسْمُ، والأَصْلُ، والقُشَام: القَرِدُ من الصُّوف)[١]، وعليه فالأصل الذي أصَّله ليس شاملا؛ لأنَّ المعاني متباينة.

الدارسة الصرفية:

إنَّ فِعل (قشم) على باب ضرب، فمضارعه (يَقْشِمُ) والمصدر منه (قَشْمٌ)؛ لأنه متعدٍّ، فقياس مصدره (فَعْلٌ)، قال ابن مالك: «فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى *** مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَ رَدَّ رَدًّا»[٢]، وبالكسر اسمٌ، قال الفيروزآبادى،: «وبالكسر: الطَّبيعَةُ، والْمَسيلُ الضَّيِّقُ في الوادي أو في الرَّوْضِ، أو مَسيلُ الماءِ مُطْلَقاً، ج: قُشُومٌ، والجِسْمُ، والهَيْئَةُ، واللَّحْمُ إذا نَضِجَ واحْمَرَّ، والشَّحْمُ، والأَصْلُ»[٣]؛ لأنَّ (فِعْل) ليس من أوزان المصادر، وإنما هو من أوزان الأسماء الثلاثية المجردة[٤].

ثانيا: الأفعال المزيدة:

١. (تَرَاكَدَ):

قال ابن فارس: «الرَّاءُ وَالْكَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سُكُونٍ، يُقَالُ رَكَدَ الْمَاءُ: سَكَنَ، ...، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ تَرَاكَدَ الْجَوَارِي، إِذَا قَعَدَتْ إِحْدَاهُنَّ عَلَى قَدَمَيْهَا ثُمَّ نَزَتْ قَاعِدَةً إِلَى صَاحِبَتِهَا، فَهَذَا إِن صَحَّ فَهُوَ شَاذٌّ عَنِ الْأَصْلِ»[٥].

الدراسة المعجمية:

لم ترد كلمة (تَرَاكَد) بهذا المعنى – مما اطَّلعتُ عليه – من المعاجم العربية إلَّا عند ابن فارس في المقاييس، كما هو في النَّص السابق، وفي المجمل، يقول: «وتراكد الجواري، إذا نزتْ إحداهن قاعدة إلى صواحبها»[٦].

---

(١) ينظر: ابن عباد، المحيط في اللغة، (٥/٢٤٥)، وعلي بن إسماعيل بن سيده، *المحكم والمحيط الأعظم*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، (٦/١٧٤)، ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادى، *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، (ص١١٤٩).

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك، ألفية ابن مالك، القاهرة، دار التعاون، (ص٤٠).

(٣) الفيروزآبادى، القاموس المحيط، (ص١١٤٩).

(٤) ينظر: يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، (٤/١٥٤)، وعلي بن مؤمن بن عصفور، *الممتع الكبير في التصريف*، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، (ص٥٤)، ومحمد بن الحسن الرضي، شرح *شافية ابن الحاجب*، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م، (١/٣٥).

(٥) أحمد بن فارس بن زكرياء، *مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، (٢/٤٣٣).

(٦) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣٩٦).

ففي النَّصِّ الأول يروي بصيغة الشَّكِّ، وفي الثاني بصيغة اليقين، ولعلّ الصيغة الثانية تدُلُّ على صحة ثبوتها، وعليه فهي شاذة عن الأصل الذِّي أصَّله ابن فارس، ولكن في هذا الشذوذ نظر؛ إذ إنَّه يمكن أن يُعَلَّل المعنى بأنّه قد «لوحظ عدم استعمال القدمين كالمعتاد، وإنَّما اتخاذ هيئة القعود، أي: الثبات والركود»(١)، فهي إذن قياس صحيح على الأصل الذي أصَّله ابن فارس.

الدراسة الصرفية:

إنَّ فِعْل (تَرَاكَدَ)، فعل ثلاثي مزيد بحرفين، على وزن (تَفاعَلَ)، ومضارعه (يَتَرَاكَدُ)، والمصدر منه (تَرَاكُد)، وهو بمعنى (فَعَل)؛ لأنَّ من معاني (تَفَاعَل) معنى (فَعَلَ)، كـ: (تَوَانَيْتُ في الأمر)، أي: وَنَيْتُ من الونى وهو الضعف، و(تجاوزت الغاية)(٢).

٢. (خاضَضَ)

قال ابن فارس: «الخَاءُ وَالضَّادُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا قِلَّةُ الشَّيْءِ وَسَخَافَتُهُ، وَالآخَرُ الِاضْطِرَابُ فِي الشَّيْءِ مَعَ رُطُوبَةٍ،...، وَقَدْ شَذَّ عَنِ البَابِ حَرْفٌ وَاحِدٌ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، قَالُوا: خَاضَضْتُ فُلَانًا إِذَا بَايَعْتَهُ مُعَاوَضَةً»(٣).

الدراسة المعجمية:

قد وردت الكلمة بهذا المعنى في المجمل، يقول ابن فارس: «وخاضضتُهُ: أعطيته عروضاً وأعطانيها، ولا يكون بالنقد»(٤)، والقاموس المحيط، يقول الفيروزآبادى: «وخاضَضْتُه: بايَعْتُه مُعَاوَضَةً»(٥).

فالمعنى إذن ثابت صحيح، وعليه فهو شاذٌّ عن الأصلين اللذان أصّلهما ابن فارس، إلَّا أنه قد يمكن إدخاله في الأصل الثاني عن طريق المجاز، بأن يقال إنه قيل ذلك؛ لما يستلزمه هذا النوع

---

(١) محمد حسن جبل، *المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم*، ط١، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠م. (٨٤٦/٢).

(٢) ينظر: المبارك بن محمد بن الأثير، *البديع في علم العربية*، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، (٤١٢/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٤٣٨/٤)، وإسماعيل بن علي بن محمود، *الكناش في فني النحو والصرف*، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م، (٦٦/٢).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، (١٥٣/٢).

(٤) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٢٧٥).

(٥) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ص٦٤١).

من البيع من حركة بين الطرفين (البائع والمشتري)، مع ليونة في الكلام.

الدراسة الصرفية:

إنّ فعل (خَاضض) فِعل ثلاثي مزيد بحرف واحد، على وزن (فَاعل)، ومضارعه (يُخَاضِضُ)، والمصدر منه (مُخَاضَضَةٌ أو خِضَاضٌ)؛ لأنَّ قياس وزن (فَاعَل) من غير يائي الفاء على (مُفَاعَلة أو فِعَالٌ)(١)، وهو دال على المشاركة؛ لأنَّ أصل معاني (فَاعَل) «نسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجئ العكس ضمنا»(٢).

٣. (ذَارَّ)

قال ابن فارس: «الذَّالُ وَالرَّاءُ الْمُشَدَّدَةُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى لَطَافَةٍ وَانْتِشَارٍ، ...، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: ذَارَّتِ النَّاقَةُ، وَهِيَ مُذَارٌّ، إِذَا سَاءَ خُلُقُهَا، فَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ كَذَا مُثَقَّلٌ، فَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ شَاذٌّ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي أَصَّلْنَاهُ»(٣).

الدراسة المعجمية:

إنَّ المعاجم العربية التي ذكرت هذا المعنى لـ: (ذَارَّ) – مما اطَّلعت عليها – كلها نسبت القول إلى الفراء، كالصحاح، يقول الجوهري: «وحكى الفراء: ذارَّت الناقة تذارُّ مُذارَّةً وذِراراً: أي: ساء خُلُقُها، وهي مُذارٌّ»(٤)، والمجمل، يقول ابن فارس: ويقال: «ذارَّت الناقة وهي مذار، إذا ساء خلقها، حكاه الفراء»(٥)، وشمس العلوم، يقول: «قال الفراء: ذارّتِ الناقة، فهي مذارٌّ: إذا ساء خلقها»(٦).

وعليه فثبوت هذا المعنى يتطرق إليه الشك؛ لأنه لم يرد إلا عن طريق شخص واحد، وهو

---

(١) ينظر: عمرو بن عثمان سيبويه، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، (٨٠/٤)، ومحمد بن يزيد المبرد، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الطبعة غير مذكورة، بيروت، عالم الكتب، (٧٣/١)، ومحمد بن عبد الله بن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، (٤٧٢/٣).

(٢) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٩٦/١).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣٤٣/٢).

(٤) الجوهري، الصحاح، (٦٦٣/٢).

(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣٥٣).

(٦) نشوان بن سعيد الحميري، *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم*، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، ط١، بيروت ودمشق، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، (٢٢٣٨/٤).

الفراء، وإن كان ثقة؛ لأنَّ الكلمة وردت بالهمزة وبتخفيف الهمزة للمعنى نفسها، قال الأزهري: «أَبُو عُبَيد: ذاءَرَت الناقةُ، على فاعلت، فَهِيَ مُذَائِر، إِذا سَاءَ خُلُقها، وَكَذَلِكَ المرْأَة إِذا نَشَزَت، قَالَ الحُطَيْئة: (ذارَت بأَنْفها) من هَذَا مُخَفَّفة، قَالَ: وَقَالَ الأصمعيّ: ناقةٌ مُذَائِر، وَهِي الَّتِي تَرأَم بأَنْفها وَلَا يَصْدُق حُبُّها»[(١)]، فالهمزة رُويت عن أبي عبيد والأصمعي، وهما ثقتان في اللغة مقابل الفراء وهو ثقة أيضا، والثقتان أقوى من ثقة واحدة، وعليه فالأقرب إلى الصواب أن يكون أصل الكلمة بالهمزة.

وأمَّا رواية الفراء فلعل التشديد عوض عن المحذوف، كما في لغة من قال في تثنية (ذا، وتا، والذي، والتي): (ذَانِّ، وتَانِّ، واللذانِّ، واللتانِّ) بتشديد النون فيهنَّ؛ فهي في (ذان وتان) عوض من ألف (ذا وتا)، وفي (اللذان والتي) عوض من ياء (الذي والتي)[(٢)]، والهمزة الياء والألف أخوات؛ لأنها من أحرف الإعلال[(٣)]، فالكلمة بهذا المعنى إذن ليس من الباب أصلا حتى يكون شاذًا.

الدراسة الصرفية:

قد وردت كلمة (ذَاءَرَ) في غير واحد من المعاجم العربية، قال الأزهري: «أَبُو عُبَيد: ذاءَرَت الناقةُ، على فاعلت، فَهِيَ مُذَائِر، إِذا سَاءَ خُلُقها، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَة إِذا نَشَزَت، قَالَ الحُطَيْئة: (ذارَت بأَنْفها) من هَذَا مُخَفَّفة»[(٤)]، وقال ابن فارس: «ويقال: ذارَّت الناقة وهي مذار، إذا ساء خلقها، حكاه الفراء، وزعم أن قول الحطيئة: (ذارتْ بأنفِها) من هذا، إلا أنه مخففٌ»[(٥)]، وعليه فهو من تخفيف الهمزة، وليس من تخفيف الرَّاء، كما هو واضح في نصِّ ابن فارس، ويحتمل أن يكون قد خُفِّف بالحذف مباشرة، أو خُفِّف بإبدالها من جنس حركة ما قبلها وهو الألف، فالتقى ساكنان (ألف فاعل، والألف المخففة من الهمزة)، فحذفت الثانية لقربها من

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٠/١٥).

(٢) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب*، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، (١٥٠/٢)، وطاهر بن أحمد بن بابشاذ، *شرح المقدمة المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط١، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م. (١٦٢/١)، وابن مالك، شرح التسهيل، (١٩١/١).

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٣٤٩/٥).

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٠/١٥).

(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣٥٣).

الطرف، أو كون الأولى جاءت لمعنى؛ لأن لتخفيف الهمزة ثلاثة أوجه: (الإبدال، والحذف، وأن تجعل بينَ بين)[١].

ثم إن (ذَاءَرَ، وذَارَّ) فعل ثلاثي مزيد بحرف واحد، ووزنهما (فَاعَل)، ومضارعهما (يُذَائِرُ، ويُذَارُّ)، والمصدر منهما (مُذَاءَرَةٌ، ومُذَارَّةٌ، وذِئارٌ، وذِرَارٌ)؛ لأنَّ قياس وزن (فَاعَل) من غير يائي الفاء على (مُفَاعَلة أو فِعَالٌ)[٢].

و(فَاعَلَ) هنا بمعنى (فعل)؛ لأن من معاني (فَاعَل) ألا يراد به عمل اثنين، فيأتي بمعنى (فَعَلَ)، كـ: (سافرت، وظاهرت عليه، وناعمته)[٣].

المبحث الثاني: الأسماء

الاسم هو النوع الثاني في أنواع الكلمة التي يدرس علم الصرف أسباب تغير بنيته وتغير صورته، وبعد حصر الكلمات وبيان أنواعها خلصت على التقسيم التالي في دراسة الأسماء الواردة في هذه الدراسة، حيث سيشتمل هذا المبحث على الأسماء المجردة، والمزيدة بأوزانها المختلفة.

أولا: الأسماء المجردة:

الأول: الثلاثي المجرد:

١. (الْخِضْبُ):

قال ابن فارس: «الْخَاءُ وَالضَّادُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ: الْأَوَّلُ مَا تُسْعَرُ بِهِ النَّارُ، وَالثَّانِي جِنْسٌ مِنَ الصَّوْتِ، ...، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّ الْخِضْبَ الْحَيَّةُ فَفِيهِ كَلَامٌ، وَإِنْ صَحَّ فَإِنَّهُ شَاذٌّ عَنِ الْأَصْلِ»[٤].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٢٦٥/٥)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٣٠/٣)، وشمس الدين أحمد بديكنقوز، *شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف*، ط٣، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، (ص٩٩).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٨٠/٤)، والمبرد، المقتضب، (٧٣/١)، وابن مالك، شرح التسهيل، (٤٧٢/٣).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٦٨/٤)، ومحمد بن السري بن السراج، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٢٠/٣)، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، *المفتاح في الصرف*، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، (ص٤٩).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٧٥/٢).

الدراسة المعجمية:

إن لفظ (الْحِضْبُ) بمعنى الحيَّة صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «وَقَالَ شَمِر: يُقَال: حِضْب وحَبْض، وَهُوَ صَوْتُ الْقوس، وَجمعه أحضاب، قَالَ: والحِضْب: الحيّة»(١)، والمحيط في اللغة، يقول ابن عباد: «الخارْزَنْجيُّ: الحِضْفُ: الحَيَّةُ، وهو الحِضْبُ»(٢)، والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء، يقول أبو هلال العسكري: «وأمَّا الحضبُ، بالكسرِ، فالحيَّةُ»(٣)، وعليه فهو شاذٌّ عن الأصلين اللذين أصَّلهما ابن فارس.

ولعلَّه يمكن إدخاله فيهما عن طريق المجاز؛ لما ثبت في المعاجم الأخرى أنه ضرب من الحيات، قال الأزهري: «الحِضْب: الضَّخم من الحيَّات الذَّكر»(٤)، وقال ابن سيده الأندلسي: «والحَضْبُ والحِضْبُ، ضرب من الْحَيَّات، وَقيل: هُوَ الذّكر الضخم مِنْهَا كالأسود والحفاث، وَقيل: هُوَ حَيَّة دقيقة، وَقيل: هُوَ الْأَبْيَض مِنْهَا»(٥)، فلعلهم أطلقوا عليها هذا الاسم إما لصوته تمييزًا لها عن غيرها، فيكون من الأصل الثاني، أو لما تسببها لسعتها من حرقة وشدة حرارة، فكأنَّها الْمُسَعِّرَة، فيكون من الأصل الأول.

الدراسة الصرفية:

يلاحظ مما سبق أن لفظ (الْحِضْبُ) له ثلاث لغات، هي: (الْحِضْبُ، والْحَضْبُ) بكسر الفاء وفتحها، و(الْحِضْفُ) بإبدال الباء فاءً، قال ابن سيده الأندلسي: «والحَضْبُ والحِضْبُ، ضرب من الْحَيَّات»(٦)، وقال ابن عباد: «الخارْزَنْجيُّ: الحِضْفُ: الحَيَّةُ، وهو الحِضْبُ»(٧)، أمَّا الثالثة فمجالها علم الأصوات، وأمَّا الأول والثاني ففي تحليل ابن فارس اسمان، وفي تحليلي صفتان مشبهتان باسم الفاعل؛ لأنهما على وزن (فِعْل، وفَعْل)، وهذان الوزنان يأتيان اسمين، كـ: (جِذْع،

---

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٣٠/٤).

(٢) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٤٤٨/٢).

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، *التلخيص في معرفة أسماء الأشياء*، تحقيق: د. عزة حسن، ط٢، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٦م، (ص٣٢٩).

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٣٠/٤).

(٥) ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (١٣٥/٣).

(٦) المرجع السابق.

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٣٠/٤).

وكَعْب)، وصفتين، كـ: (جِلْف، وضَخْم)[١].

ويجمع (حَضْب) اسمًا جمع قلة على (أَحْضُب) ووزنه (أَفْعُل)؛ لاطراد هذا الوزن في صحيح الفاء مفتوحها، وصحيح العين ساكنها، غير المضاعف، و(حِضْب) اسمًا على (أَحْضَاب)، ووزنه (أَفْعَال)؛ لاطِّراد هذا الوزن فيما لم يطّرد فيه (أَفْعُل)، كـ: (نَمِر، وَعَضُدٌ، وحِمْل)، وأمَّا صفتين فلا يُكَسَّرا للقليل[٢]، وقيل إنَّه يجوز جمع (فَعْل) على (أَفْعُل)، و(فِعْل) على (أَفْعَال) صفة، وعليه فتجمعان على (أَحْضُب، وأَحْضَاب)، كجمعهما اسمين[٣].

أمَّا جمعهما اسمًا جمع كثرة فعلى (حُضُوب) ووزنه (فُعُول)؛ لأن هذا الوزن يغلب في (فَعْل، وفِعْل) للكثرة اسمًا، كـ: (فَلْس وفُلُوس، وحِمْل وحُمُول)، ويشترط في (فَعْل) ألا تكون عينه واوا، كـ: (حوض)، ويجوز في مفتوح الفاء (حِضَاب) ووزنه (فِعَال)؛ لأَنَّ (فُعول وفِعال) يعتوران (فَعْل) من الصَّحِيح[٤].

أمَّا جمعهما صفة فـ: (حَضْب) بفتح الفاء على (حِضْبان)، ووزنه (فِعْلَان)؛ لغلبة هذا الوزن في (فَعْل) صفة، كـ: (حَجْل وحِجْلان، وجَحْش وحِحْشَان، وعَبْد، وعِبْدَان)، أمَّا (حِضْب) مكسور الفاء، فَعَلى (أَحْضَاب)؛ لأنهم استغنوا بقلة (فِعْل) صفة عن كثرته[٥].

٢. (الحَضَنُ):

قال ابن فارس: «الحَاءُ وَالضَّادُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يُقَاسُ، وَهُوَ حِفْظُ الشَّيْءِ وَصِيَانَتُهُ، ...، وَيُقَالُ الحَضَنُ العَاجُ ... فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ العَاجِ صَحِيحًا فَهُوَ شَاذٌّ عَنِ الأَصْلِ»[٦].

الدراسة المعجمية:

إن المتتبع للمعجمات العربية يجد أن كلمة (الحَضَن) بمعنى العاج ثابت صحيح؛ لوروده في غير

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٢٤٢/٤)، وابن السراج، الأصول في النحو، (١٨١/٣)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، (ص٥١).

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (١٣/٣)، وعمر بن مظفر بن الوردي، *تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة*، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، (٦٨٨/٢)، وعبد الرحمن بن علي المكودي، *شرح المكودي على الألفية*، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م، (ص٣٢٣).

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٢٥١/٣).

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، (١٣١/١)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٨٩/٢)، وحسن بن قاسم المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م، (١٣٩٥/٣).

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٥٧١/٣)، وابن الأثير، *البديع في علم العربية*، (١١٧/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٥١/٣).

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٧٤/٢).

واحد منها، كالجمهرة، يقول ابن دُريد: «والحضن: العاج في بعض اللُّغَات وَهِي لُغَة مَشْهُورَة»(١)، ومعجم ديوان الأدب، يقول الفارابي: «والحَضَن: العاجُ في بعضِ اللُّغات»(٢)، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «وَقَالَ أَبُو عُبَيد: الحَضَنُ: نَاب الفِيل، وَقَالَ غَيره: الحَضَن: العاج»(٣)، فالكلمة بهذا المعنى إذن شاذٌّ عند ابن فارس.

الدراسة الصرفية:

إن كلمة (الحَضَنُ) اسم ثلاثي مجرد على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين، وجمعه للقلة على (أَحْضَان)، ووزنه (أفعال)، ولا يطرد فيه (أَفْعُل)؛ لأنَّه محرك الوسط، وإنَّما يطرد (أَفْعَال) في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه (أَفْعُل) مما كان على (فَعْل)، مفتوح الفاء، ساكن العين، كـ: (جمل وأجمال)(٤).

وأمَّا جمعها جمع كثرة فعلى (حِضَان)، ووزنه (فِعَال)، كـ: (جَمَل، وجِمَال، وجَبَل، وجِبال)، ويجوز على قلة (حُضُون)، ووزنه (فُعُول)؛ لاعتوار الوزنين في (فَعَل)، إلا أنّ (فِعَال) في هذا الباب أكثرُ من (فُعُول)(٥).

٣. (الدَّجْرُ):

قال ابن فارس: «الدَّالُ وَالْجِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى لُبْسٍ،...، وَهَهُنَا كَلِمَةٌ إِنْ صَحَّتْ فَهِيَ شَاذَّةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، يَقُولُونَ إِنَّ الدَّجْرَ: الْخَشَبَةُ الَّتِي يُشَدُّ عَلَيْهَا حَدِيدَةُ الْفَدَّانِ، وَمَا أَرَى هَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ»(٦).

الدراسة المعجمية:

(الدَّجْر) بهذا المعنى صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كالعين، يقول

---

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (٥٤٨/١).

(٢) إسحاق بن إبراهيم الفارابي، معجم *ديوان الأدب*، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ط١، القاهرة، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، (٢٣٢/١).

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٢٤/٤).

(٤) ينظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلس، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، (٤١١/١)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (١٣٨١/٣)..

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٥٧٠/٣)، والمبرد، المقتضب، (٢٣٢/١)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٤٣٤/٢).

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣٢٩/٢).

الخليل: «والدَّجرُ: الخشبة التي تُشدُّ عليها حديدةُ الفَدّان، وبالكسرة لغةٌ»[١]، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «وَقَالَ اللَّيْث: الدَّجْرُ، والدِّجرُ لُغَتَانِ وَهِي الخَشَبَة الَّتِي يُشد عَلَيْهَا حَدِيدَة الفدَّان»[٢]، والمحكم والمحيط الأعظم، يقول ابن سيده الأندلسي: «والدِّجر، والدَّجْر: الخَشَبَة الَّتِي يشد عَلَيْهَا حَدِيدَة القدان»[٣].

وعليه فالكلمة بهذا المعنى شاذة عن الأصل الذي أصَّله ابن فارس؛ لأنّه ليس من المعاني التي تدور حول اللُّبس، إلا أن قياسه هذا فيه نظر؛ لأنه قد ورد هذا الأصل (د.ج.ر)، بمعان كثيرة غير اللبس، كـ: (الدَّجْرُ: السُّكْرُ، والنَّشَاطُ، والبَطَرُ، واللُّوبِياءُ، ووَتَرٌ مُنْدَجِرُ القُوى: وهو الرَّخْوُ، والدَّيجور: التُّرَاب نَفسه)[٤]، فقياسه إذن غير شامل؛ لأنَّ المعاني متفاوتة.

الدراسة الصرفية:

كلمة (الدَّجر) لها ثلاث لغات، هي: (الدَّجْر، الدِّجْر، والدُّجْر)، مثلث الدال، قال الصغاني: «والدَّجْرُ، والدُّجْرُ، والدِّجْرُ، بالحَرَكَات الثَّلاث: الخَشَبةُ التي يُشَدُّ عليها حَدِيدَةُ الفَدَّان»[٥]، ووزن (الدَّجْر): (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، و(الدِّجْر): (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، و(الدُّجر): (فُعْل): بضم الفاء وسكون العين.

أمَّا جمعها للقلة، فـ: (الدَّجْر) – بفتح الفاء وسكون العين – على (أَدْجُر) ووزنه (أَفْعُل)؛ لأنَّ هذا الوزن مطرد في صحيح الفاء مفتوحها، وصحيح العين ساكنها، غير المضاعف، و(الدُّجْر، والدِّجْر) – بضم الفاء وكسرها وسكون العين – على (أَدْجَار)، ووزنه (أَفْعَال)؛ لأن هذا الوزن إنَّما يطرد فيما لم يطّرد فيه (أَفْعُل)، كـ: (قُفْل، وأَقْفَال، وحِمْل وأَحْمَال)[٦].

وأمَّا جمعها للكثرة، فعلى (دُجُور) ووزنه (فُعُول)؛ لأن هذا الوزن يغلب في (فَعْل، وفِعْل) للكثرة اسمًا، كـ: (فَلْس وفُلُوس، وحِمْل وحُمُول، وبُرْد وبُرُود)، ويشترط في (فَعْل وفُعْل) ألا يكون

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (٧٥/٦).

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، (٣٣٦/١٠).

(٣) ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٣١٨/٧).

(٤) ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (٧٥/٦)، والأزهري، تهذيب اللغة، (٣٣٦/١٠)، والصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٣٨/٧).

(٥) الصغاني، التكملة والذيل والصلة، (٥٠٩/٢).

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (١٣/٣)، ومحمد بن محمد بن مالك، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، (ص٥٤٨)، وابن الوردي، شرح ألفية ابن مالك، (٦٨٨/٢).

معتل العين، كـ: (حَوْض، وكُوز)، وفي (فُعْل) ألا يكون مضاعفا، كـ: (قُفّ، وخُفّ)، والشرطان متوفران هنا، وقد يجوز في مفتوح الفاء ومضمومها (دِجَار) ووزنه (فِعَال)؛ لأَنَّ (فُعول وفِعال) يعتوران (فَعْل وفُعْل) من الصَّحِيح، إلا أن (فُعُول)، أكثر من (فِعَال)(١).

٤. (الرَّقُّ):

قال ابن فارس: «الرَّاءُ وَالقَافُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا صِفَةٌ تَكُونُ مُخَالِفَةً لِلجَفَاءِ، وَالثَّانِي اضْطِرَابُ شَيْءٍ مَائِعٍ، ...، وَمِمَّا شَذَّ عَنِ البَابَيْنِ الرَّقُّ: ذَكَرُ السَّلَاحِفِ، إِنْ كَانَ صَحِيحًا»(٢).

الدراسة المعجمية:

بعد التتبع في المعاجم العربية يجد الباحث أن كلمة (الرَّقّ) بمعنى (ذَكَر السَّلاحِف) ثابت صحيح؛ لوروده في غير واحد منها، كالمنتخب من كلام العرب، يقول كراع النَّمل: «ويقال للذَّكَرِ من السَّلَاحِفِ: الغَيْلَمُ، والرَّقُّ؛ وجمعه رُقُوقٌ»(٣)، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «ثَعْلَب عَن ابْن الْأَعرَابِي: الأَبْسُ: ذَكَرُ السَّلاحِف، قَالَ: وَهُوَ الرَّقُّ والغَيْلَم»(٤)، ومجمل اللغة، يقول ابن فارس: «الرقُّ: ذكر السلاحفِ»(٥)، وعليه فهو شاذ عن الأصل عند ابن فارس، إلا أنه يمكن إدخاله في الأصل، فكأنهم لاحظوا أنه متفلطح في الشكل دون أكثر الأحياء المعروفة، وهذا التفلطح يوحي برقة السُمك(٦).

الدراسة الصرفية:

إن كلمة (الرَّق) اسم ثلاثي مجرد مضعَّف، على وزن (فَعْل) – بفتح الفاء وسكون العين – وجمعه للقلة على (أَرْقاق)، ووزنه (أَفْعَال)؛ لأن (أَفْعال) إنَّما يطرد فيما لم يطرد فيه (أَفْعُل)، وهو لا يطرد هنا؛ لأنه مُضَعَّف(٧).

---

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، (١٣١/١)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٨٩/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٤١/٣).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣٧٧/٢).

(٣) علي بن الحسن الهُنائي، *المنتخب من كلام العرب*، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، (ص١١٢).

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (٧٣/١٣).

(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣٦٨).

(٦) ينظر: د. محمد حسن جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (٨٣٦/٢).

(٧) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (١٣/٣)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ص٥٤٨)، وابن الوردي، شرح ألفية ابن مالك، (٦٨٨/٢).

وأمَّا جمعه للكثرة فعلى (رُقُوق)، ووزنه (فُعُول)، قال الجوهري: «والرَقُّ أيضاً: العظيم من السلاحف، قال أبو عبيد: وجمعه رُقُوق»(١)، ويجوز أيْضًا (رِقَاق) ووزنه (فِعال)؛ (فُعول وفِعال) يعتوران (فَعْل) من الصَّحِيح، إلا أن (فُعُول)، أكثر من (فِعَال)(٢).

تنبيه:

قيل: إن (الرَّق) العظيم من السلاحف، وقيل: كبارها، قال الجوهري: «والرَقُّ أيضاً: العظيم من السلاحف، قال أبو عبيد: وجمعه رُقُوق»(٣)، وقال أبو بشر البَندنيجي: «والرقوق: جمع رق وهي كبا السلاحف»(٤)، وكلها راجعة إلى التحليل السابق.

٥. (شَقَذٌ):

قال ابن فارس: «الشِّينُ وَالقَافُ وَالذَّالُ أُصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ النَّوْمِ، ...، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا بِهِ شَقَذٌ وَلَا نَقَذٌ، فَمَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: مَا بِهِ انطِلَاقٌ، وَهَذَا يَبْعُدُ عَنِ القِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَإِن صَحَّ فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ»(٥).

الدراسة المعجمية:

قد وردت كلمة (شَقَذ) بهذا المعنى عند الجوهري في الصحاح، فقال: «ابن الأعرابي: ما به شَقَذٌ ولا نَقَذٌ، أي ما به حراك»(٦)، وعند ابن فارس نفسه في مجمل اللغة، يقول: «قال ابن الأعرابي: ما به شقذ ولا نقذ، أي: ما به انطلاق»(٧)، وكذلك عند ابن سيده في المخصص، يقول: «وَمَا بِهِ شَقَذٌ وَلَا نَقَذٌ وَمَا بِهِ حَبَضٌ وَلَا نبَضٌ وَلَا نَطيشٌ: أَي مَا بِهِ حَراكٌ»(٨).

فالكلمة إذن بهذا المعنى شاذة عن الأصل عند ابن فارس، إلا أنَّ تأصيله هذا فيه نظر؛ لورود

---

(١) الجوهري، الصحاح، (١٤٨٣/٤).

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، (١٣١/١)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٨٩/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٤١/٣).

(٣) الجوهري، الصحاح، (١٤٨٣/٤).

(٤) اليمان بن أبي اليمان البَندنيجي، *التقفية في اللغة*، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، بغداد، الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (١٤) – مطبعة العاني، ١٩٧٦م، (ص٦٠٧).

(٥) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٢٠٣/٣).

(٦) الجوهري، الصحاح، (٥٦٦/٢).

(٧) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٥٠٩).

(٨) علي بن إسماعيل بن سيده، *المخصص*، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م. (١٦٨/٤).

معان كثيرة من مادة (ش، ق، ذ) غير داخلة في قلة النوم، منها: (الشَّقِذ: فَرْخُ القَطاةِ ونحوِه من الطَّير، والشَّقَذَانُ: هو الحِرْباءُ، ويُقال للحشَرَاتِ كلِّها والهَوَام: شِقْذَانٌ، والشَّقْذَاءُ من العِقْبانِ: الشَّدِيدةُ الجُوع والطِّلَبِ، وأشقذت فلاناً إشقاذاً: إذا طردته، وهو يَشْقَذ: إذا ذهب، وهو الشقذان: للسريع المشي، والصبور على السير، والمتيقظ في الأمر»[(١)].

فتأصيله إذن ليس شاملا، ولعل الأصل الشامل للمعاني الداخلة في مادة: (ش، ق، ذ)، هو الحركة بطئًا وسرعةً؛ ففراخ القطا ونحوه كثيرة الحركة، وكذلك الحشرات والهوام، وشدة الجوع تستلزم حركة البطن، ومن لوازم الطرد الحركة من الطرفين (الطارد والمطرود)، والذهاب والسير لابد منهما من حركة، وكذلك الاستيقاظ في الأمر، وأمَّا الحرباء فلبطئ حركتها، وأما قلة النوم فلما تسببه من تقلب وحركة على الفراش وغيره.

الدراسة الصرفية:

إنَّ (شَقَذ) مصدر فعل (شَقِذَ)، وهو اسم ثلاثي مجرد على وزن (فَعَل)، – بفتح الفاء والعين – وجمعه للقلة (أَشْقَاذ)، ووزنه (أَفْعَال)، لاطراد هذا الوزن في كلِّ ما لم يطَّرِد فيه (أَفْعُل)، وهو لا يطرد هنا؛ لأنه مفتوح العين، وهو إنَّما يطرد في صحيح الفاء مفتوحها، وصحيح العين ساكنها، غير المضاعف[(٢)].

وأمَّا جمعه للكثرة فعلى (شِقَاذ)، ووزنه (فِعَال)؛ لأنّ (فِعَال) في باب (فَعَل) أكثر من (فُعُول)[(٣)].

٦. (النَّدْلُ):

قال ابن فارس: «النُّونُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى نَقْلٍ وَاضْطِرَابٍ،...، وَمِمَّا شَذَّ عَنِ البَابِ إِنْ صَحَّ: النَّدْلُ، يُقَالُ إِنَّهُ الْوَسَخُ: وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ»[(٤)].

الدراسة المعجمية:

(١) ينظر: الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٢٣١/٥)، والجوهري، الصحاح، (٥٦٦/٢)، ومحمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ. (٤٩٦/٣).

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (١٣/٣)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ص٥٤٨)، وابن الوردي، شرح ألفية ابن مالك، (٦٨٨/٢).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٥٧٠/٣)، وابن الأثير، البديع في علم العربية، (١١٨/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٣٨/٣).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٤١١/٥).

إنَّ (الندل) بمعنى (الوشخ) ثابت صحيح لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كالعين، يقول الخليل: «النَّدْل: الوَسَخُ من كُلِّ شيء من غير استعمال في العربية»(١)، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «قَالَ اللَّيْث: النَّدْلُ كَأَنَّه الوَسَخُ من غير اسْتِعْمَال فِي الْعَرَبِيَّة»(٢)، والمحيط في اللغة، يقول ابن عباد: «النَدْلُ: الوَسَخُ من غَيْرِ اسْتِعْمَالٍ»(٣).

وعليه فـ: (النَّدْل) بهذا المعنى شاذٌّ عند ابن فارس؛ لعدم دخول في معنى النقل والاضطراب، ولكن في شذوذه نظر؛ لأنه يمكن إدراجه في الأصل الأول الذي هو النقل؛ لأن الوسخ لا بد له من إزالته، وإزالته تستلزم نقله من مكانه؛ ولذا اختلفوا في اشتقاق المنديل، فقيل إنَّه: هو من الندل الذي هو الوسخ؛ لأنَّه يتمسح به، وقيل: إنما اشتقاقه من الندل الذي هو التناول(٤)، فهو إذن أصل في القياس، وليس شاذًّا.

الدراسة الصرفية:

(النَّدْل) اسم ثلاثي مجرد على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، وجمعه للقلة (أَنْدُل)، على وزن (أَفْعُل)، وقد سبق أن هذا الوزن إنما يطرد في صحيح الفاء مفتوحها، وصحيح العين ساكنها، غير المضاعف.

أمَّا جمعه للكثرة فعلى (نُدُول)؛ ووزنه (فُعُول)؛ لأن هذا الوزن كما سبق ذكره إنَّما يغلب في (فَعْل)، إن لم تكن عينه واوا، ويجوز أيْضًا (نِدال) ووزنه (فِعَال)؛ لأَنَّ (فُعول وفِعال) يعتوران (فَعْل) من الصَّحِيح(٥).

الثاني: الرُّباعي المجرد:

١. (العُلْعُلُ):

قال ابن فارس: «العَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ، ...، وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذِهِ الأُصُولِ إِنْ صَحَّ قَوْلُهَا إِنَّ

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (٤١/٨).
(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، (٨٨/١٤).
(٣) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٣١٢/٩).
(٤) ينظر: ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٣٣٤/٩)، وابن منظور، لسان العرب، (٦٥٣/١١).
(٥) ينظر: الصفحة نفسها.

العُلْعُلَ: الذَّكَرُ مِنَ القَنَابِرِ، وَالعُلْعُلُ: رَأْسُ الرَّهَابَةِ مِمَّا يَلِي الخَاصِرَةَ، وَالعُلْعُلُ: عُضْوُ الرَّجُلِ»[١].

الدراسة المعجمية:

(العُلْعُل) ورد بالمعاني الثلاثة في غير واحد منها، كالعين، يقول الخليل: «والعُلْعُلُ: اسمُ الذَّكر، وهو رأْسُ الرَّهابة أيضاً، والعَلْعَالُ: الذَّكرُ من القنابر»[٢]، والعشرات في غريب اللغة، يقول أبو عمر الزاهد: «والعلعل ذكر الرجل، والعلعل طرف الضلع الَّذِي يشرف على الرهابة، وَهِي رَأس القفساء وَهِي الْمعدة والعلعل ذكر القنابر»[٣]، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «العُلعُل: اسْم ذكر الرجُل، والعُلعل: ذكر القَنَابر، والعُلعُل: طرف الضِّلع الَّتِي تُشرف على الرَّهابة وَهِي طرف المعدة»[٤]، فهو إذن بهذه المعاني شاذٌّ عند ابن فارس، إلا أنه يمكن إدراجهن في الأصول الثلاثة.

أمَّا عضو الرجل؛ فلتكرار امتداده بعد ارتخائه[٥]، فهو من الأصل الأول، أو أنَّه إذ أنعظ لم يشتدُّ، يقول ابن سيده الأندلسي: «والعلعل، والعلعل، الفتح عن كراع: اسم الذكر جميعا، وهو الذي إذا أنعظ لم يشتد»[٦]، فهو في هذه الحالة ضعيف، فيكون من الأصل الثالث.

وأمَّا رأس الرهابة؛ فلما فيها من ضعف؛ لأنها أضعف مكان في الرهابة، قال ابن سيده الأندلسي: «والعلعل: راس الرهابة من الفرس، وهو العظم الدقيق الذي كأنه طرف لسان الكلب»[٧]، فيكون من الأصل الثالث.

أمَّا القنبر، فلعله من صغر حجه، فكأنَّ في جسمه ضعفًا بالنسبة لكثير من الطيور، فيكون من الأصل الثالث، أو لما في صوته من ترديد، فكأنّه تكرار، فيكون من الأصل الأول، وأمَّا تخصيص الذكر منه دون الأنثى بهذا الاسم فعلمه عند الله.

الدراسة الصرفية:

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٢٠٣/٣).

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (٨٩/١).

(٣) غلام ثعلب، محمد بن عبد الواحد، *العشرات في غريب اللغة*، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، عمان، المطبعة الوطنية، (ص٩٣).

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (٨٠/١).

(٥) ينظر: د. محمد بن حسن جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (١٥٠٧/٣).

(٦) ينظر: ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٩٦/١).

(٧) المرجع نفسه.

يلاحظ أن لكلمة (العُلْعُل) بمعنى عضو الرجل، ورأس الرهابة لغتين، هما: (العُلْعُل) بضم العينين، والثانية (العَلْعَل) بفتح العينين، يقول ابن عبَّاد: «والعَلْعَل: الذكَر، ورأس الرهابة مما يلي الخاصرة»[(١)]، يقول ابن فارس: «وَالعُلْعُلُ: رَأْسُ الرَّهَابَةِ مِمَّا يَلِي الخَاصِرَةَ، وَالعُلْعُلُ: عُضْوُ الرَّجُلِ»[(٢)]، وبمعنى الذكر من القنابر ثلاث لغات، الأولى والثانية اللغتان السابقتان في عضو الرجل، والثالثة، (العَلْعَال) بفتح العينين وزيادة ألف قبل الآخر، قال الخليل: «والعَلْعَالُ: الذَّكَرُ من القنابر»[(٣)]، وقال ابن سيده الأندلسي: «والعُلْعُل، والعَلْعَال: الذّكر من القنابر»[(٤)]، وقال ابن منظور: «والعَلْعَل والعَلْعَالُ: الذَّكَر مِنَ القَنَابِرِ»[(٥)].

أمَّا (العُلْعُل، والعَلْعَل) فهما رباعيان مجردان، وزنهما (فُعْلُل، وفَعْلَل)، ويجمعان على (عَلَاعِل) ووزنه (فَعَالل)؛ لأن أوزان الاسم الرباعي المجرد كلّها تجمع على (فَعَالِل)، كـ: (جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبرثن وبراثن، ودرهم ودراهم، وقمطر وقماطر، وجندب وجنادب)، والقليلُ والكثيرُ فيه سواء[(٦)].

أمَّا (العَلْعَال) فهو رباعي مزيد بحرف، ووزنه (فَعْلال)، ويجمع على (عَلاعِيل)، ووزنه (فَعَالِيل)؛ لأنَّ الرباعي إذا لحقه حرفُ لِين رابعٌ، جُمع على (فَعالِيلَ) كـ: (قِنْدِيل وقَنادِيل، وسِرْدَاح وسَرادِيحَ، وجُرْمُوق وجَرَامِيق)[(٧)].

٢. (الغِرْغَرُ):

قال ابن فارس: «الْغَيْنُ وَالرَّاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: الْأَوَّلُ: الْمِثَالُ، وَالثَّانِي: النُّقْصَانُ، وَالثَّالِثُ: الْعِتْقُ وَالْبَيَاضُ وَالْكَرَمُ، ...، وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذِهِ الْأُصُولِ إِنْ صَحَّ، شَيْءٌ ذَكَرَهُ الشَّيْبَانِيُّ: أَنَّ الْغِرْغِرَ: دَجَاجُ الْحَبَشِ، وَاحِدَتُهَا غِرْغِرَةٌ»[(٨)].

(١) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٩٥/١).
(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٢٠٣/٣).
(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (٨٩/١).
(٤) ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٩٦/١).
(٥) ابن منظور، لسان العرب، (٤٧٢/١١).
(٦) ينظر: الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح *كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، ٢٠٠٨م، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، (٣٥٨/٤)، وابن الأثير، البديع في علم العربية، (١٣٠/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٢/٣).
(٧) ينظر: المقتضب، المبرد، (٢٣١/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٣٢٠/٣).
(٨) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣٨٢/٤).

الدراسة المعجمية:

إنّ (الغِرْغِر) بمعنى دجاج الحبش، ثابت صحيح؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كالعين، يقول الخليل: «والغِرْغِرُ: دجاج الحبش، الواحدة غِرْغِرةٌ»(١)، والجيم، يقول أبو عمرو الشيباني: «وقال الأزدي: الغرغر: دجاج الحبش»(٢)، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «والغِرغِرُ: دَجَاجُ الحَبَشِ، تَكُونُ مُصِنَّةً؛ لاغتِذائِها بالعَذِرَةِ»(٣).

فهو إذن شاذ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصول الثلاثة، إلا أنَّه يمكن إدراجه في الأصل الثاني، وهو (النقصان)، فكأنّهم لاحظوا عدم الانتفاء بلحمه نقصًا، قال الزمخشري: «الغرغر: دَجَاج الحَبَش وَلَا ينْتَفع بِلَحْمِهِ»(٤)، فهو إذن أنقص من الدجاج الذي ينتفع بلحمه.

الدراسة الصرفية:

(الغِرْغِر) اسم جنس جمعي واحده (الغِرْغِرة)، ووزنه (فِعْلِل، وفِعْلِلَة)، وجمعهما على (غَرَاغِر) على وزن (فَعَالِل)؛ لأنَّ أوزان الرباعي المجرد – اسمًا كان، أو صفة، مجردًا من تاء التأنيث، أو غير مجرد – تجمع على مثال واحد، وهو (فَعَالِل)، كـ: (وزِبْرِج وزَبَارِج، وزَرْدِمَة وزَرادِمَ)، والمجرد من التاء القليلُ والكثيرُ فيه سواء(٥).

وأمَّا إذا أردت القليل مما فيه التاء جمعتَه بالألف والتاء، فتقول: (غِرْغِرات)، كـ: (زَرْدَمات، وجُمْجُمات)، لمكان تاء التأنيث(٦).

ثانيا: الأسماء المزيدة:

الأول: المزيد الثلاثي:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، (٣٤٧/٤).

(٢) إسحاق بن مرّار الشيباني، *الجيم*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، (١٨/٣).

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (٢٠/٨).

(٤) محمود بن عمرو الزمخشري، *الفائق في غريب الحديث*، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت، دار المعرفة، (٣٧٣/٣).

(٥) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (٣٥٨/٤)، وابن الأثير، البديع في علم العربية، (١٣٠/٢)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٢/٣).

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٣/٣)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (١٨٣/٢).

١. (رَمَّاء):

قال ابن فارس: «الرَّاءُ وَالميمُ أَرْبَعَةُ أُصُولٍ، أَصْلَانِ مُتَضَادَّانِ: أَحَدُهُمَا: لَمُّ الشَّيْءِ وَإِصْلَاحُهُ، وَالآخَرُ: بَلَاؤُهُ، وَأَصْلَانِ مُتَضَادَّانِ: أَحَدُهُمَا: السُّكُوتُ، وَالآخَرُ: خِلَافُهُ...، وَيَقُولُونَ – إِنْ كَانَ صَحِيحًا – نَعْجَةٌ رَمَّاءُ، أَي: بَيْضَاءُ، وَهُوَ شَاذٌّ عَنِ الأُصُولِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا»[(١)].

الدراسة المعجمية:

(رمَّاء) بمعنى (نعجة بيضاء) صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد منها، كالصِّحاح، يقول الجوهري: «ونعجةٌ رَمَّاءُ: بيضاءُ»[(٢)]، ومجمل اللغة، يقول ابن فارس: «ويقال: نعجة رماءُ: بيضاءُ»[(٣)]، والمحكم والمحيط الأعظم، يقول ابن سيده الأندلسي: «ونَعْجَةٌ رَمّاءُ بَيْضاءُ لا شِيَةَ فِيها»[(٤)].

فهو إذن شاذٌّ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصول الأربعة، إلَّا أنَّ هناك أصلا جامعًا يجمع هذا مع ما ذكره ابن فارس، وهو (ضمّ غَضّ أو رِخْو، متغير أو متحول، في الأثناء)، ومنه (نعجة رَمّاء) أي: (بيضاء لا شية فيها)؛ لأنَّ البياض رقة، لأنه من جنس الخلو، فكأنها عندهم كتلة من الرخاوة[(٥)].

الدراسة الصرفية:

(رَمَّاء) اسم ثلاثي مزيد بحرفين، وزنه (فَعْلاء)، وجمعه على (رُمٍّ)، ووزنه (فُعْل)؛ لأنَّ هذا الوزن هو جمع (فَعْلاء) صفة إذا كانت مؤنثة (أفعَلَ)، ولا يجمع بالألف والتاء؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل، وذلك أنَّ الصفات على ضربَيْن:

أحدُهما: ما كان جاريًا على الفعل، كـ: (قَائِم، وقَائِمة)، وغير جار كـ: (أحْمَر)، ونحوه، فما كان من الأول، فإنَّه يجمع جمع السلامة، فتقول: (قَائِمون، وقَائِمات)؛ لأنَّه لما جرى على الفعل، شُبّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأنَّ الفعل يسلم ويتغيّر بما يتصل به،

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٢/٣٨٠).
(٢) الجوهري، الصحاح، (٥/١٩٣٧).
(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣٦٩).
(٤) ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (١٠/٢٤٥).
(٥) د. محمد بن حسن جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (٢/٨٥٢).

فنحو قولُك: (قَائِمُون) بمنزلةِ (يضربون)، و(ضارباتٌ) بمنزلةِ (يَضْرِبْنَ)، وما كان من الثاني – وهو غيرُ الجاري– فلا يجمع جمع السلامة إلَّا في ضرورة، إلا عند ابن كيسان، فهو يرى جواز جمعه جمع السلامة(١).

* (رُنَّى):

قال ابن فارس: «والرَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ،..، حُكِيَتْ كَلِمَةٌ مَا أَدْرِي مَا هِيَ، وهِيَ شَاذَّةٌ إِن صَحَّت، وَلَم أَسْمَعْهَا سَمَاعًا. قَالُوا: كَانَ يُقَالُ لِجُمَادَى الأُولَى رُنَّى، بِوَزنِ حُبْلَى، وَهَذَا مِمَّا لَا يَنبَغِي أَن يُعَوَّلَ عَلَيْهِ»(٢).

الدراسة المعجمية:

إن المتتبع للمعجمات العربية يجد أن أصحابها اختلفوا في تحديد الشهر الذي يسمى بـ: (رُنَّى)، فذهب ابن دريد إلى أنه شهر جمادى الآخرة، فقال: «وجُمادَى الآخِرَة: رُنَّى»(٣)، وذهب الأزهري في رواية إلى أنه شهر جمادى الأولى، فقال: «ولجمادي الأولى: رُنَى»(٤)، وفي رواية أخرى أنه شهر جمادى الآخرة، فقال: «كَانَت العَرب تُسمِّي جُمَادَى الآخِرَة: رُنِيَّ»(٥)، وذهب ابن عباد إلى أنه شهر جمادى الأولى، فقال: «ويُقال لجُمَادى الأُوْلى: رُنّى»(٦)، وعلى كل حال فهي شهر جمادى، قال الأزهري: «وَشهر جُمَادىّ: رُنَّى»(٧)، فالكلمة بمعنى شهر من الشهور شاذٌّ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصل الذي هو الصوت، وهو كما قال، فلم يظهر لي وجه لإطلاقه على شهر جمادى.

الدراسة الصرفية:

إن (الرُّنَّى) اسم ثلاثي مزيد بحرف، وزنه (فُعْلى)، وجمعه (رَنَانَى)، ووزنه (فَعَالى)؛ لأنَّ

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (٢٥/٣)، وأحمد بن محمد بن ولاد، *المقصور والممدود*، تحقيق: بولس برونله، الطبعة غير مذكورة، ليدن، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م، (ص١٦٠)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٣٠٦/٣).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣٨٠/٢).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (١٣١٢/٣).

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٩٢/٢).

(٥) المرجع نفسه، (١٧١/١٥).

(٦) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٢٠٥/١٠).

(٧) الأزهري، تهذيب اللغة، (١٦٥/١٥).

(فُعْلَى)، إذا كسرتَهُ حذفْتَ الزيادَة التي هي للتأنيثِ، ثَمَ بَنَيْتَه على (فَعَالى)، وبدَّلت الياءَ مِنَ الأَلفِ، كـ: (حُبْلَى وحَبَالى)، والأصل فيه (رَنَانٍ)، ووزنه (فَعَالٍ)، فقلبت الياء ألفا لخفتها، وليست بألف تأنيث، وإذا أردت القليل جمعته بالألف والتاء، فتقول: (رُنَيَّاتٍ)[١].

٢. (العُضَّاضُ):

قال ابن فارس: «العَيْنُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ الإِمْسَاكُ عَلَى الشَّيْءِ بِالأَسْنَانِ، ثُمَّ يُقَاسُ مِنْهُ كُلُّ مَا أَشْبَهَهُ...، وَمِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا الأَصْلِ إِن كَانَ صَحِيحًا، يَقُولُونَ: العُضَّاضُ: عِرْنِينُ الأَنْفِ»[٢].

الدراسة المعجمية:

(العُضَّاض) بمعنى (العِرْنين) صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَة: العُضّاض عِرنين الأنف»[٣]، والمحيط في اللغة، يقول ابن عباد: «والعُضاض : عرنين الأنف»[٤]، والتكملة والذيل، يقول الصغاني: «والعُضاضُ، بالضمّ: عِرْنِينُ الأَنْفِ»[٥]، فهو إذن شاذٌّ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصل الذي هو الإمساك على الشيء بالأسنان وما أشبهه، ولعله يمكن إدراجه في القياس؛ لأنَّ عِرْنين الأنف هو ما صلب منه، فهو الذي يمسك بقية الأنف، وإذا كُسِر سقط الأنف، فهو إذن مما يشبه الإمساك على الشيء بالأسنان، والجامع هو الإحكام في الإمساك.

الدراسة الصرفية:

في (العُضاض) لغتين، هما: (العُضَاضُ)، كـ: (غُرابٍ)، و(العُضَّاض)، كـ: (رُمَّانٍ)، قال الفيروزآبادي: «والعُضَاضُ، كغُرابٍ ورُمَّانٍ: عِرْنِينُ الأَنْفِ»[٦].

أمَّا (العُضَاض) كـ: (غُراب)، اسم ثلاثي مزيد بحرف، ووزنه (فُعَال)، وجمعه للقلة (أَعِضَّة)،

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، (٩/٣)، ابن الأثير، البديع في علم العربية، (١٤٦/٢)، وابن مالك، شرح التسهيل، (١١٣/١).
(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٥٠/٤).
(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (٦٠/١).
(٤) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٧٧/١).
(٥) الصغاني، التكملة والذيل والصلة، (٧٩/٤).
(٦) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ص٦٤٨).

ووزنه (أَفْعِلة)؛ لأنّ هذا الوزن إنّمَا يَطَّرِدُ في كل اسم مُذَكَّرٍ رُباعيٍّ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ مَدٍّ[١]، ويُجْمَع في الكثرة على (عِضَّان)، ووزنه (فِعْلان)؛ لغلبة هذا الوزن في (فُعَال)، ك: (غُرَاب وغِرْبان، وغُلَام وغِلْمَان)، وإنَّما قالوا في الكثير: (فِعلان)؛ لأن ألفة مدة زائدة، فلما حذفت، صار كأنه (عُضَض، وغُرَب، وغلَم)، فأصبح ك: (صُرَد، وجُرَذٍ)، فكما قالوا: (صِردان، وجِرْذانٌ، كذلك قالوا: (عُضّان، وغِرْبان، وغِلمان)[٢].

وأمَّا (العَضَّاض) ك: (رُمَّان)، فوزنه (فُعَّال)، ويجمع على (عَضَاضِيض)، ووزنه (فَعَالِيل)؛ لاطِّراد هذا الوزن فيمَا كَانَ على خَمْسَة أحرف، ورابعه حرف لين زَائِد[٣]، وإذا أريد جمعه للقلة جمع بالألف والتاء، فيقال: (عَضَّاضات).

٣. (كَرْوَاءُ):

قال ابن فارس: «الكَافُ وَالرَّاءُ وَالحَرْفُ المُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى لِينٍ فِي الشَّيْءِ وَسُهُولَةٍ، وَرُبَّمَا دَلَّ عَلَى تَأْخِيرٍ..، وَيَقُولُونَ: امْرَأَةٌ كَرْوَاءُ: دَقِيقَةُ السَّاقَيْنِ، وَهَذَا إِن صَحَّ فَهُوَ شَاذٌّ عَنِ القِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ»[٤].

الدراسة المعجمية:

بعد تتبع المعاجم العربية وجدت أن (كَرْوَاء) بمعنى دقيقة السَّاقين صحيح ثابت؛ لورود هذا المعنى في غير واحد منها، كالجيم، يقول أبو عمرو الشيباني: «والكَرواءُ: الدّقِيقة السَّاقَيْن»[٥]، والغريب المصنَّف، يقول أبو عبيد: «الأصمعيُ: الكَرْوَاء: الدَّقيقة السَّاقين»[٦]، وجمهرة اللغة، يقول ابن دريد: «وَامْرَأَة كَرْواء: دقيقة السَّاقَيْن»[٧]، وعليه فهو شاذٌّ عند فارس؛ لعدم دخوله في الأصل الذي أصَّله.

---

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (٢٢٦/٤)، وابن الأثير، البديع في علم العربية، (١٣٤/٢).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٦٠٣/٣)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٦/٣)، وابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ص٥٥٣).

(٣) ينظر: محمد بن عبد الله بن الوراق، *علل النحو*، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، (ص٥٢٣)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (١٨٣/٢).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (١٧٤/٥).

(٥) الجيم، أبو عمرو الشيباني، (١٦٥/٣).

(٦) القاسم بن سلاّم الهروي، *الغريب المصنف*، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، (٤٠٢/٢).

(٧) ابن دريد، جمهرة اللغة، (٨٠٠/٢).

وقد يمكن دخوله في الأصل؛ لأنَّ السَّاق الدقيقة أسهل من السَّاق الغليظة، فهي إذن كأنَّها ألين منها، فالمعنى داخل في الأصل عن طريق المجاز، والجامع هو السهولة.

الدراسة الصرفية:

(كَرْواء) مؤنث (أَكْرَى)، قال ابن منظور: «يُقَالُ: رَجُلٌ أَكْرَى وامرأَة كَرْوَاءُ»(١)، وهو اسم ثلاثي مزيد بحرف، ووزنه (فَعْلَاء)، وجمعه على (كُرٍ)، والأصل (كُرْيٌ)، فأُعِلَّ إعلال قاضٍ، ووزنه (فُعْل)؛ لأن هذا الوزن هو جمع (فَعْلاء) صفة إذا كانت مؤنثه (أفعَلَ)، ولا يجمع بالألف والتاء؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل، إلا عند ابن كيسان، كما سبق بيانه.

٤. (مِدَكَّةٌ):

قال ابن فارس: «الدَّالُ والكَافُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَطَامُنٍ وانسِطَاحٍ،...، وَمِمَّا شَذَّ عن هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ قَوْلُهُمْ، إن كَانَ صَحِيحًا: أَمَةٌ مِدَكَّةٌ: قَوِيَّةٌ عَلَى العَمَلِ»(٢).

الدراسة المعجمية:

إنَّ (أَمَة مِدَكَّة) بمعنى (قَوِيَّةٌ عَلَى العَمَلِ) صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «وَقَالَ الكسائيّ: أَمَةٌ مِدكّة، وهي القويَّة على العَمَل»(٣)، والصحاح، يقول الجوهري: «وأمة مِدَكَّةٌ، أي قويَّة على العمل»(٤)، ومجمل اللغة، يقول ابن فارس: «وقال الأصمعي: أمة مدكةٌ: قوية على العمل»(٥)، فالمعنى إذن شاذٌّ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصل الذي هو (التَّطَامُنِ وَالانسِطَاحِ)، إلا أنه يمكن أن يكون من الأصل عن طريق المجاز؛ لأن قوَّتها على العمل تستلزم أن تكون شديدة البدن ونشطة، تؤدي عملها بقوة كأنَّها تدكُّ الأشياء، فتصبح منسطحة(٦)، قال الزَّبيدي: «وأُمةٌ مِدَكَّةٌ كمِصَكَّةٍ، أي: بكسرِ الميمِ قَوِيَّةٌ على العَمَلِ كما في الصِّحَاحِ، وهو مَجَازٌ»(٧).

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، (١٥/٢٢٠).
(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٤/١٤).
(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (٩/٣٢٤).
(٤) الجوهري، الصحاح، (٤/١٥٨٤).
(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٣١٨).
(٦) د. محمد حسن جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (٢/٦٦٨).
(٧) الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، (١٣/٥٦٠).

الدراسة الصرفية:

(مِدَكَّة) اسم ثلاثي مزيد بحرفين ووزنه (مِفْعَلة)، وهو من صيغ المبالغة، وجيء بالتاء؛ لأنَّ (مِفْعَل) قد جاءت الهاء فيه كثيراً، فقال: (مصكٌّ ومصكَّةٌ)[١]، وجمعه (مَدَاكّ)، ووزنه (مَفَاعِل)؛ لاطراد هذ الوزن في (مِفْعَل)، ومؤنثه، ويُجْمع للقلة بالألف والتاء، فيقال (مِدَكَّات)؛ لأنه لا يجمع شيء من صيغ المبالغة جمع سلامة إلَّا ما سُمّي به، أو دخلت مؤنّثه التاء، وهذا فيه التاء[٢].

٥. (المِصْوَل):

قال ابن فارس: «الصَّادُ والوَاوُ واللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى قَهْرٍ وعُلُوٍّ، ...، وحُكِيَ عن أَبِي زَيْدٍ شَيْءٌ إن صَحَّ فَهُوَ شَاذٌّ، قَالَ: المِصْوَلُ: هُوَ الَّذِي يُنْقَعُ فيه الحَنْظَلُ لِتَذْهَبَ مَرَارَتُهُ»[٣].

الدراسة المعجمية:

(المِصْوَل) بمعنى الآلة التي يُنْقَعُ فيها الحَنْظَلُ لتَذْهَبَ مَرَارَتُهُ، قد ورد في غير واحد من المعاجم العربية، كالصحاح، يقول الجوهري: «أبو زيد: الْمِصْوَلُ: شيء ينقع فيه الحنظل لتذهب مرارته»[٤]، ومجمل اللغة، يقول ابن فارس: «ويقال: إن المصول شيء ينقع فيه الحنظل لتذهب مرارته، عن أبي زيد»[٥]، وشمس العلوم، يقول الحميرى: «الْمِصْوَل: شيء يُنقع فيه الحنظل لتذهب مرارته»[٦]، فهو إذن صحيح ثابت، وعليه فهو شاذٌّ عند ابن فارس؛ لخروجه عن الأصل، وهو كما قال؛ إذ لم يظهر لي وجه يدرجه في الأصل.

الدراسة الصرفية:

(المِصْوَل) اسم آلة من (صول) ووزنه (مِفْعَل)، وجمعه (مَصَاوِل)، ووزنه (مَفَاعِل)؛ لأنه كما

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٣/٣٨٥)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٣/٨٥).

(٢) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، (٢/٩٠)، وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، (ص٣١٤)، والرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، (٢/١٧٩).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٣/٣٢٢).

(٤) الجوهري، الصحاح، (٥/١٧٤٧).

(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (ص٥٤٦).

(٦) نشوان الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، (٦/٣٨٥٥).

سبق إنما يطرد هذ الوزن في (مِفْعَل)، ومؤنثه[١]، فهو يطرد في كل رباعي مبدوء بميم زائدة، مذكرا كان أو مؤنثا.

٦. (النُّهَاءُ):

قال ابن فارس: «النُّونُ والهَاءُ واليَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى غَايَةٍ وبُلُوغٍ،...، ومِمَّا شَذَّ عَنْ هَذَا البَابِ إِن صَحَّ يَقُولُونَ النُّهَاءُ: القَوَارِيرُ، ولَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَنَا»[٢].

الدراسة المعجمية:

(النُّهَاءُ) بمعنى (القَوَارِيرُ) صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد من المعاجم العربية، كالجمهرة، يقول ابن دريد: «النِّهاء: القَوَارِير، لا أعرف لَهَا وَاحِدًا من لَفظهَا»[٣]، والمحيط في اللغة، يقول ابن عباد: «والنُّهاء – ممدودة – الزجاج والقوارير»[٤]، والصحاح، يقول الجوهري: «وقال ابن الأعرابي: النُّهاء القوارير والزجاج»[٥]، وعليه فهو إذن شاذٌّ عند فارس؛ لعدم دخوله في الأصل الذي أصَّله، إلَّا أن ثمّة أصلا آخر يمكن إدراجه فيه، وهو «تَحَبُّس الشيء الرقيق في مكانه وتوقُّفه فيه لا يتخطاه؛ القوارير تشفُّ فيُظَنُّ أنها تفيض ولكنها مانعة»[٦]، إذن فالنُّونُ والهَاءُ واليَاءُ أَصْلان: أحدهما: يَدُلُّ عَلَى غَايَةٍ وبُلُوغٍ، والآخر: يدل على تَحَبُّس الشيء الرقيق في مكانه وتوقُّفه فيه لا يتخطاه، ومن الأصل الثاني (النُّهاء) بمعنى (القوارير).

الدراسة الصرفية:

يلاحظ فيما سبق أنَّ في (النُّهَاء) لغتين، وهما كسر النون وضمُّها، فالأولى رواية ابن دريد، والثانية رواية ابن عباد، والجوهري، وابن فارس.

ثم قيل: إنَّها لا واحد لها من لفظها، وقيل: إنَّ واحدها نهاءة، بفتح النون وكسرها، كـ: (زُجاجة وزُجاجة)، قال ابن سيده الأندلسي: «والنُّهاءُ: القَوَارِير، قيل: لا واحِد لَهَا، وَقيل:

---

(١) ينظر: (ص٢٤) من البحث.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٥/٣٦٠).

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (٢/١٠٨٥).

(٤) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (٤/٧٠).

(٥) الجوهري، الصحاح، (٦/٢٥١٨).

(٦) د. محمد حسن جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (٤/٢٢٧٠).

واحدته نَهاءَةٌ»[١].

فهي إذن اسم جمع، يُجْمَع جمع ما يقاربه أو يشبهه من المفردات، فيجمع مضموم الفاء على (نِهْيَان) ووزنه (فِعْلان)؛ فهو كـ: (غُرَاب وغِرْبان، وغُلَام وغِلْمَان)، لغلبة هذا الوزن في (فُعَال) بضم الفاء[٢].

وأمَّا مكسور الفاء، فيجمع على (نُهْيٌ)، ووزنه (فُعْل)، فهو كـ: (حِمارٌ وحُمْرٌ، وخِمارٌ وخُمْرٌ)؛ لغلبة هذا الوزن في (فِعَال) بكسر الفاء[٣].

الثاني: المزيد الرباعي:

١. (القَسْقَاسُ):

قال ابن فارس: «القَافُ والسِّينُ مُعْظَمُ بَابِهِ تَتَبُّعُ الشَّيْءِ...، وذَكَرَ نَاسٌ عن الشَّيْبَانِيِّ، أَنَّ القَسْقَاسَ: الجُوعُ...، وإِنْ صَحَّ هذا فهُوَ شَاذٌّ»[٤].

الدراسة العجمية:

بعد تتبع المعاجم العربية قد ظهر لي أن (القَسْقَاس) بمعنى (الجوع) صحيح ثابت؛ لوروده في غير واحد منها، كالجمهرة، يقول ابن دريد: «والقسقاس: شدَّة الْجُوع وَالْبرد»[٥]، وتهذيب اللغة، يقول الأزهري: «القَسْقَاسُ: الجوعُ»[٦]، والمحيط في اللغة، يقول ابن عباد: «القَسْقاسُ : الذي لا يَنامُ باللَّيْل حَرَساً لأصحابِه، والجُوعُ – أيضاً –»[٧]، فهو إذن شاذ عن الأصل الذي أصَّله ابن فارس؛ لأن معناه لا يندرج تحت تتبُّع الشيء.

إلّا أنَّه يمكن إدراجه في الأصل عن طريق المجاز؛ لأنَّ شدَّة الجوع يستلزم تقمص الأمعاء والمعدة، فيُمسِك بعضها بعضًا، وهذا من التتبُّع.

الدراسة الصرفية:

---

(١) ابن سيده الأندلسي، المحكم والمحيط الأعظم، (٣٨٦/٤).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٦٠٣/٣)، وابن يعيش، شرح المفصل، (٢٧٦/٣).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، (٦٠١/٣)، وابن السراج، الأصول في النحو، (٤٤٨/٢)، وابن الأثير، البديع في علم العربية، (١٣٣/٢).

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (١٠/٥).

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، (٢٠٣/١).

(٦) الأزهري، تهذيب اللغة، (٢١٣/٨).

(٧) الصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، (١٩٠/٥).

إنَّ (القَسْقَاس) اسم رباعي مزيد بحرف، ووزنه (فَعْلَال)، وجمعه (قَسَاقِيس) ووزنه (فَعَالِيل)؛ لأنه كما سبق إنما يطرد هذا الوزن فيمَا كَانَ على خَمْسَة أحرف، ورابعه حرف لين زَائِد، وإذا أريد جمعه للقلة جمع بالألف والتاء، فتقول: (القَسْقَاسَات).

الخاتمة

أولا: النتائج:

بعد هذا البحث الموجز يمكن استخلاص ما يلي:

١. أن غالب الكلمات التي علق ابن فارس شذوذها على صحتها ثابتة صحيحة؛ لورودها صحيحة ثابتة في غير واحد من المعاجم اللغوية.

٢. يمكن تقسيم الكلمات التي علّق ابن فارس شذوذها على الصحة إلى ثلاثة أقسام:

أ- ما يمكن إدراجها في قياس ابن فارس نفسها عن طريق الحقيقة، ومنها: (تَرَاكَدَ، والحَضَنُ، والرَّقُّ، وزَهَدَ، والعُضَّاضُ والعُلْعُلُ، والغِرْغَرُ، والنَّدْلُ).

ب- ما يمكن إدراجها في قياس ابن فارس نفسها عن طريق المجاز، ومنها: (الْحِضْبُ، وخاضَضَ، والقَسْقَاسُ، وكَرْوَاءُ، ومِدَكَّةٌ).

ج- ما هي شاذة عن قياس ابن فارس، ولا يمكن إدراجها فيه حقيقة ولا مجازًا، (ذَارَّ، ورُنَّ، والمِصْوَل).

٣. مخالفة ابن فارس بعض أصوله لعدم شموله في أحكامه للمنعى المشترك فيها، كما في: (الدَّجْر، ورَمَّاء، وشَقَذٌ، وقَشَمَ، والنُّهَاءُ).

ثانيا: التوصيات:

- تحليل أحكام ابن فارس في المعاني المشتركة للوصول إلى الأسس العلمية التي اعتمد عليها في ذلك، والاحتكام لها في بعض الظواهر المعجمية.
- إعادة النظر في معايير الشذوذ عند ابن فارس؛ إذ منها ما يمكن إدراج بعضها في بعض أصولها التي أصَّلها في الجذر اللغوي.
- دقائق كتب الموسوعات اللغوية (المعاجم) ما زالت مكنونة تحتاج إلى البحث عنها، واستخراجها.

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، مجد الدين، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.

١. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢. ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٣. ابن الوراق، محمد بن عبد الله أبو الحسن، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤. ابن الوردي، زين الدين، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥. ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٧م.

٦. ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.

٧. ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٨. ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩. ابن مالك، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، ألفية ابن مالك، القاهرة، دار التعاون.

١٠. ابن ولاد، أحمد بن محمد المصري، المقصور والممدود، تحقيق: بولس برونله، الطبعة غير مذكورة، ليدن، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.

١١. ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٢.أبو الفتح، عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٣.أبو الفداء، إسماعيل بن علي، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م.
١٤.الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.
١٥.الأزدي، علي بن الحسن الهُنائي، المنتخب من كلام العرب، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
١٦.الأستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
١٧.الأصبهاني، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
١٨.الإفريقى، ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.
١٩.الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٥م.
٢٠.الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
٢١.بديكنقوز، شمس الدين أحمد، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، الطبعة الثالثة، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م.
٢٢.البغدادي، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي، الغريب المصنف، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٢٣.البَندنيجي، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان، التقفية في اللغة، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية،

بغداد، الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف – إحياء التراث الإسلامي (١٤) – مطبعة العاني، ١٩٧٦م.

٢٤. جبل، محمد حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠١٠م.

٢٥. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، المفتاح في الصرف، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٦. الحميري، نشوان بن سعيد اليمني، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت ودمشق، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٧. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٨. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية.

٢٩. سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٠. الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مرّار، الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

٣١. الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تحقيق: مجموعة من المحققين، القاهرة، مطبعة دار الكتب.

٣٢. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق: د. عزة حسن، الطبعة الثانية، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٦م.

٣٣. غلام ثعلب، محمد بن عبد الواحد، العشرات في غريب اللغة، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، عمان، المطبعة الوطنية.

٣٤. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، معجم ديوان الأدب، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، القاهرة، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، ١٤٢٤هـ –

٢٠٠٣م.
٣٥. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٣٧. الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٨. كحيل، أحمد حسن، التبيان في تصريف الأسماء، الطبعة الثامنة، دار أصداء المجتمع، ١٤٢٤هـ.
٣٩. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الطبعة غير مذكورة، بيروت، عالم الكتب.
٤٠. مجموعة من المحققين، تاج العروس، القاهرة، دار الهداية.
٤١. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٤٢. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٣. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٤٤. المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على الألفية، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٤٥. ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الطبعة الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ١٤٢٨هـ.

٤٦. الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١م.

Sources and References:

1. Abū al-Fatḥ, ‘Uthmān ibn Jinnī, Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1421h-2000M.
2. Abū al-Fidā’, Ismā‘īl ibn ‘Alī, al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf, taḥqīq : D. Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 2000M.
3. al-Anbārī, Abū al-Barakāt, Asrār al-‘Arabīyah, taḥqīq : D. Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-Jīl, 1995m.
4. al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, taḥqīq : Rajab ‘Uthmān Muḥammad, al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1418h-1998M.
5. al-Aṣbahānī, Ismā‘īl ibn ‘Abbād, al-muḥīṭ fī al-lughah, taḥqīq : al-Shaykh Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub, 1414h-1994m.
6. al-‘Askarī, Abū Hilāl al-Ḥasan ibn ‘Abd Allāh, al-Talkhīṣ fī ma‘rifat Asmā’ al-ashyā’, taḥqīq : D. ‘Azzah Ḥasan, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Dimashq, Dār Ṭalās lil-Dirāsāt wa-al-Tarjamah wa-al-Nashr, 1996m.
7. al-Azdī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd, Jamharat al-lughah, taḥqīq : Ramzī Munīr Ba‘labakkī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987m.
8. al-Azdī, ‘Alī ibn al-Ḥasan alhunā’y, al-Muntakhab min kalām al-‘Arab, taḥqīq : D. Muḥammad ibn Aḥmad al-‘Umarī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Makkah al-Mukarramah, Jāmi‘at Umm al-Qurá (Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī), 1409H-1989m.
9. al-Baghdādī, Abū ‘ubyd al-Qāsim ibn Sallām al-Harawī, al-Gharīb al-muṣannaf, taḥqīq : Ṣafwān ‘Adnān Dāwūdī, Majallat al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah.
10. Albandnyjy, Abū Bishr al-Yamān ibn Abī al-Yamān, al-Taqfiyah fī al-lughah, taḥqīq : D. Khalīl Ibrāhīm al-‘Aṭīyah, Baghdād, al-Jumhūrīyah al-‘Irāqīyah-Wizārat al-Awqāf-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī (14) - Maṭba‘at al-‘Ānī, 1976m.
11. al-Fārābī, Abū Ibrāhīm Isḥāq ibn Ibrāhīm, Mu‘jam Dīwān al-adab, taḥqīq : D. Aḥmad Mukhtār ‘Umar, al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Qāhirah, Mu’assasat Dār al-Sha‘b lil-Ṣiḥāfah wa-al-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1424h-2003m.
12. al-Fārābī, Abū Naṣr Ismā‘īl ibn Ḥammād al-Jawharī, Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah, taḥqīq : Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār, al-Ṭab‘ah al-rābi‘ah, Bayrūt, Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1407h - 1987m.
13. al-Farāhīdī, Abū ‘Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad, al-‘Ayn, taḥqīq : D. Mahdī al-Makhzūmī, D. Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
14. al-Fīrūzābādī, al-Qāmūs al-muḥīṭ, taḥqīq : Maktab taḥqīq al-Turāth fī Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, 1426-2005m.
15. Al’fryqá, Ibn manẓūr Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-‘Arab, al-Ṭab‘ah al-thālithah, Bayrūt, Dār Ṣādir, 1414h.
16. al-Harawī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Azharī, Tahdhīb al-lughah, taḥqīq : Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 2001M.

17. al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Sa‘īd al-Yamanī, Shams al-‘Ulūm wa-dawā’ kalām al-‘Arab min alklwm, taḥqīq : D. Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh al-‘Umarī-Muṭahhar ibn ‘Alī al-Iryānī-D. Yūsuf Muḥammad ‘Abd Allāh, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt wa-Dimashq, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir wa-Dār al-Fikr, 1420h-1999M.
18. al-Jurjānī, Abū Bakr ‘Abd al-Qāhir, al-Miftāḥ fī al-ṣarf, taḥqīq : D. ‘Alī Tawfīq alḥamad, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1407h-1987m.
19. al-Makkūdī, Abū Zayd ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī, sharḥ al-Makkūdī ‘alá al-alfīyah, taḥqīq : D. ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, 1425h-2005m.
20. al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd, al-Muqtaḍab, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, al-Ṭab‘ah ghayr mdhkwrh, Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub.
21. al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim, Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik, taḥqīq : ‘Abd al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān, al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Qāhirah, Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1428h-2008M.
22. al-Mursī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl ibn sydh, almkhṣṣ, taḥqīq : Khalīl Ibrāhīm Jaffāl, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1417h-1996m.
23. al-Mursī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Ismā‘īl ibn sydh, al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A‘ẓam, taḥqīq : ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1421h-2000M.
24. al-Rāzī, Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā’ al-Qazwīnī, Mujmal al-lughah, taḥqīq : Zuhayr ‘Abd al-Muḥsin Sulṭān, al-Ṭab‘ah al-thāniyah, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, 1406h-1986m.
25. al-Ṣaghānī, al-Takmilah wāldhyl wa-al-ṣilah, taḥqīq : majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, al-Qāhirah, Maṭba‘at Dār al-Kutub.
26. al-Shaybānī, Abū ‘Amr Isḥāq ibn mrrār, aljym, taḥqīq : Ibrāhīm al-Abyārī, al-Qāhirah, al-Hay’ah al-‘Āmmah li-Shu’ūn al-Maṭābi‘ al-Amīrīyah, 1394h-1974m.
27. Al’strābādhy, al-Raḍī, sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib, taḥqīq : majmū‘ah min al-asātidhah, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1395h-1975m.
28. al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Amr, al-fā’iq fī Gharīb al-ḥadīth, taḥqīq : ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī-Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Bayrūt, Dār al-Ma‘rifah, al-Ṭab‘ah al-thāniyah.
29. Bdyknqwz, Shams al-Dīn Aḥmad, shrḥān ‘alá Marāḥ al-arwāḥ fī ‘ilm al-ṣarf, al-Ṭab‘ah al-thālithah, al-Qāhirah, Sharikat Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, 1379h-1959m.
30. Ghulām Tha‘lab, Muḥammad ibn ‘Abd al-Wāḥid, al‘shrāt fī Gharīb al-lughah, taḥqīq : Yaḥyá ‘Abd al-Ra’ūf Jabr, ‘Ammān, al-Maṭba‘ah al-Waṭanīyah.
31. Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn, al-Badī‘ fī ‘ilm al-‘Arabīyah, taḥqīq : D. Fatḥī Aḥmad ‘Alī al-Dīn, al-Ṭab‘ah al-ūlá, Makkah al-Mukarramah, Jāmi‘at Umm al-Qurá, 1420.
32. Ibn al-Ṣā’igh, Muḥammad ibn Ḥasan, al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah, taḥqīq : Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣā‘idī, al-Ṭab‘ah al-ūlá, al-Madīnah al-Munawwarah, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, 1424h / 2004.
33. Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī, al-uṣūl fī al-naḥw, taḥqīq : ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah.

34. Ibn al-Wardī, Zayn al-Dīn, taḥrīr al-khaṣāṣah fī Taysīr al-Khulāṣah, taḥqīq : D. ʻAbd Allāh ibn ʻAlī al-Shallāl, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd, H-2008.
35. Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh Abū al-Ḥasan, ʻIlal al-naḥw, taḥqīq : Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd, 1420h-1999.
36. Ibn Bābashādh, Ṭāhir ibn Aḥmad, sharḥ al-muqaddimah almḥsbh, taḥqīq : Khālid ʻAbd al-Karīm, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Kuwayt, al-Maṭbaʻah al-ʻAṣrīyah, 1977.
37. Ibn Mālik, Badr al-Dīn, sharḥ Ibn al-Nāẓim ʻalá Alfīyat Ibn Mālik, taḥqīq : Muḥammad Bāsil ʻUyūn al-Sūd, al-Ṭabʻah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1420h-2000.
38. Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, Abū ʻAbd Allāh, Alfīyat Ibn Mālik, al-Qāhirah, Dār al-Taʻāwun.
39. Ibn Mālik, sharḥ al-Tas′hīl, taḥqīq : D. ʻAbd al-Raḥmān al-Sayyid, D. Muḥammad Badawī al-Makhtūn, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Qāhirah, Hajar lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Iʻlān, 1410h-1990.
40. Ibn ʻUṣfūr, al-mumtiʻ al-kabīr fī al-taṣrīf, al-Ṭabʻah al-ūlá, Maktabat Lubnān, 1996.
41. Ibn Wallād, Aḥmad ibn Muḥammad al-Miṣrī, al-maqṣūr wa-al-mamdūd, taḥqīq : Būlus brwnlh, al-Ṭabʻah ghayr mdhkwrh, Līdin, Maṭbaʻat Līdin, 1900.
42. Ibn Yaʻīsh, sharḥ al-Mufaṣṣal, taḥqīq : D. Imīl Badīʻ Yaʻqūb, al-Ṭabʻah al-ūlá, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1422h-2001.
43. Jabal, Muḥammad Ḥasan, al-Muʻjam al-ishtiqāqī al-muʼaṣṣal li-alfāẓ al-Qurʼān al-Karīm, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Qāhirah, Maktabat al-Ādāb, 2010m.
44. Kuḥayl, Aḥmad Ḥasan, al-Tibyān fī taṣrīf al-asmāʼ, al-Ṭabʻah al-thāminah, Dār Aṣdāʼ al-mujtamaʻ, 1424h.
45. Majmūʻah min al-muḥaqqiqīn, Tāj al-ʻarūs, al-Qāhirah, Dār al-Hidāyah.
46. Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf, tamhīd al-qawāʻid bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawāʼid, taḥqīq : U. D. ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, al-Ṭabʻah al-ūlá, al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ wa-al-Tarjamah, 1428h.
47. Sībawayh, al-Kitāb, taḥqīq : ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Ṭabʻah al-thālithah, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1408h-1988m.